DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

التغيرات المناخية وتأثيراتها في العلاقات الدولية

لطيف كامل كليوي*

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

حسين علي الصاحب

شيماء متعب كتون

مديرية تربية المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/5/28

تاريخ التعديل : 2023/6/25

قبـول النشـر: 2023/6/26

متوفر على النت: 2023/12/20

الكلمات المفتاحية :

التغيرات المناخية ، العلاقات الدولية

الملخص

ثمة تأثيرات جيوستراتيجية وجيوبولتيكية للتغيرات المناخية جعلت منها قضية عالمية تؤرق معظم دول العالم لاسيما دول الجنوب التي أصابها الضرر الاكبر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتأتي من تفاقم مشكلة الجفاف وانعكاساتها على الامن المائي والغذائي ، علاوة على الانشطة البشرية المختلفة ، مما ادى الى قيام الفواعل الاقليمية والدولية ببذل جهود استثنائية من اجل مواجهة تلك المشكلة المهددة لسكان الارض عامة عبر عقد عدة مؤتمرات دولية حول مشكلة التغيرات المناخية أبرزها مؤتمر ريو دي جانيرو في عام 1992 ومؤتمر كيوتو في عام 1997 ومؤتمر كاتوفيتشي في بولندا عام 2018 وأخرها مؤتمر القاهرة في عام 2022 التي هدفت الى ايجاد الحلول الناجعة لها من خلال الضغط على الدول الاكثر نفثا للغازات الدفيئة لاسيما الدول الصناعية الكبرى واجبارها على توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بتقليص الانشطة البشرية المهددة للنظام البيئي على الكرة الارضية عامة عبر اعتماد التقانات الحديثة الصديقة للبيئة ، وعليه جاءت هذه الدراسة للكشف عن ماهية تلك المشكلة وتقديم الحلول الكفيلة لمواجهتها على المستوى الدولي.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

تعد مشكلة التغيرات المناخية من القضايا المهددة للأمن الانساني العالمي ،لاسيما دول الجنوب التي وقع عليها الضرر الاكبر على المستوى الجيوستراتيجي والجيوبولتيكي الناتج عن تفاقم ظاهرة الجفاف وما يصاحبها من تأثيرات على الامن القومي(الامن المائي، الامن الغذائي) ، ناهيك عن متطلبات الانشطة البشرية المختلفة من المياه ، الامر الذي دفع الفواعل الاقليمية والدولية الى بذل جهود استثنائية من اجل مواجهة تلك المشكلة عبر عقد المؤتمرات الدولية لمناقشة تداعيات التغيرات المناخية على النظام البيئي عامة وامن الانسان خاصة أبرزها مؤتمر ريو دي جانيرو في عام 1992 ومؤتمر كيوتو في عام 1997 وأخرها مؤتمر القاهرة في عام 2022 التي هدفت الى ايجاد السبل الكفيلة بتخفيف نفث الغازات الدفيئة لاسيما من قبل الدول الصناعية الكبرى واجبارها على توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بتقليص الانشطة البشرية المهددة للنظام البيئي والامن الانساني العالميين عبر اعتماد التقانات الحديثة الصديقة للبيئة.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من تساؤل رئيس مفاده:

*الناشر الرئيسي : E-mail : Lateef kaml@gmail.com

ما تأثير التغيرات المناخية على العلاقات الدولية ؟ لتتفرع منه تساؤلات ثانوية على النحو الآتي :

1-ما مفهوم التغير المناخي وما أهم اسبابه ؟

2- كيف أثرت التغيرات المناخية على بنية العلاقات الدولية ؟

3- ما الجهود الدولية المبذولة في مواجهة التغيرات المناخية ؟

فرضية البحث : تمثل فرضية البحث إجابات لتساؤلات مشكلة البحث الرئيسة والثانوية وكالاتي:

للتغيرات المناخية تأثيرا سلبيا على العلاقات الدولية متأتي من تفاقم مشكلة الجفاف وما صاحبها من اختلال في الامن المائي والغذائي العالميين، الامر الذي ادى الى حدوث صراعات دولية بين الفواعل الرئيسة في النظام الدولي.

ومنها تتفرع الفرضيات الثانوية الاتية :

1-هناك اسباب طبيعية وبشرية أدت الى حدوث التغيرات المناخية وتفاقمها على المستوى العالمي.

2- افرزت التغيرات المناخية وجود عالمين متصارعين اولهما مستفيد منها يطلق عليه عالم الشمال وثانيهما متضرر من اثارها وهو عالم الجنوب الامر الذي انعكس سلبا على بنية العلاقات الدولية.

3- ثمة جهود دولية حثيثة بذلت في سبيل التخفيف من أثار التغيرات المناخية تمثلت بعقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الملزمة للدول والوحدات السياسية الاكثر نفثا للغازات الدفيئة.

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث المكانية بالخريطة السياسية لدول العالم تلك المشكلة وانعكاساتها السلبية على بنية النظام الدولي ، فيما تحدد زمانيا بالمدة من (1992 – 2021)، لأن هذه الفترة شهدت توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع طرق بعض المراحل الزمنية بحسب حاجة البحث.

منهج البحث :

أعتمد الباحثون في هذا البحث على اكثر من منهجا علميا فقد تم استخدام المنهج التحليلي لتفحص ماهية مشكلة التغيرات المناخية والمنهج التاريخي في تتبع تداعيات التغيرات المناخية والجهود الدولية الرامية للتخفيف من أثارها.

هيكلية البحث :

قسم البحث على ثلاثة مطالب تناول الأول التأصيل المفاهيمي للتغير المناخي والمفاهيم المرتبطة به ، في حين خصص المطلب الثاني لدراسة انعكاسات التغيرات المناخية على العلاقات الدولية ،اما المطلب الثالث فقد عالج السبل والوسائل الكفيلة بالتخفيف من مشكلة التغيرات المناخية علاوة على النتائج والمقترحات وقائمة الهوامش والمصادر.

المطلب الأول –التأصيل المفاهيمي للتغير المناخي والمفاهيم المرتبطة به

اولا-مفهوم التغير المناخي:

أثارت مشكلة التغيرات المناخية تساؤلات متعددة شغلت العلماء والباحثين لاسيما بعد توقيع معاهدة كيوتو عام 1997، وللوقوف أكثر على ماهية هذه الظاهرة لابد من التعريف بها فظاهرة التغير المناخي من الظواهر الطبيعية التي تحدث كل عدة آلاف من السنين نتيجة للأنشطة البشرية المتزايدة والذي أسهم في تسارع حدوث التغيرات المناخية التي عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في مادتها الأولى بأنها :" تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي فضلا عن التغير الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية مماثلة [1]. ويعرف التغير المناخي أيضا على أنه التحولات طويلة الأجل في العناصر المناخية المتمثلة في درجات الحرارة وأنماط الطقس، وهذه التحولات قد تكون طبيعية فتحدث ومثالها التغيرات في الدورة الشمسية. او أن تكون هذه التغيرات ناتجة من سببا بشريا منذ القرن التاسع عشر بعد تزايد الأنشطة البشرية المسببة لها

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

نتيجة حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي ،مما يؤدي الى انبعاثات غازات الدفيئة **الجدول(1)** التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة [2].

جدول (1) نسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي

الغاز	النسبة المئوية
ثاني أكسيد الكربون(CO2)	0.04%
أكسيد النيتروز(N2O)	0.00003%
الميثان(CH4)	0.00018%
الأوزون(O3)	0.000004%
الكلوروفلوركاربون(CFCs)	0.0000008%

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على :

Schneider, Stephen H., Armin Rosencranz, and John A. Houghton. Climate Change Science: A Modern Synthesis. Academic Press, 2001, p. 132.

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ(GIEC)، فقد عد التغيرات المناخية :"كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، التي ممكن أن تستمر لعقود متوالية الناتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي" والتغير المناخي كما تعرفه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) هو:" التغير الحاصل في حالة المناخ ويمكن قياسه من خلال النماذج الإحصائية ويستمر التغيير المناخي لفترة طويلة تدوم عقودا من الزمن ، وهنالك من يعرف التغير المناخي على انه التغيرات في حالات المناخ والمتمثلة بالبرودة والحرارة ومعدل التساقط ، وهذا التغير ينعكس بدوره على كافة الأنظمة البيئية والاقتصادية ، وحتى السياسية التي تؤدي الى حدوث صراعات، ويختلف التغير المناخي عن التذبذب المناخي، اذ يعرف التذبذب المناخي بأنه "التباين المناخي الذي يستمر ويتوالى خلال عدة سنين متتالية تستغرق حقبة من الزمن (عشر سنوات) أو نحوها"، ومثالا على هذه التذبذبات إقليم السهل السوداني الإفريقي الذي تحول الى أراضي صحراوية في فترة الستينات والسبعينات بعد أن كان أراضي زراعية ورعوية [3]، في حين ان التبدل المناخي يشمل التغيير الذي يحصل في أحد العناصر المناخية خلال فترة طويلة من الزمن مثال ذلك معدلات درجات الحرارة التي ترتفع في منطقة معينة من مناطق العالم وتستمر بالارتفاع الى أن تصل الى مستوى معين وبعد ذلك تنخفض وترتفع خلال فترة زمنية طويلة [4] وعليه يمكن القول ان التغيرات المناخية عبارة عن تحولات طويلة الامد تطال عناصر المناخ كالحرارة والامطار والرطوبة علاوة الانماط الطقسية.

ثانيا-العدالة المناخية :

ان فكرة العدالة المناخية تنبثق من المسؤولية التاريخية لحدوث التغير المناخي التي تقع على عاتق الدول المتقدمة ،أذ أن استخدام المصطلح في المقام الأول لتأطير التناقض بين الدول الصناعية التي كانت تستخدم الوقود الأحفوري لعدة قرون، والمناطق الأكثر تضررا من ظاهرة الاحتباس الحراري هي الدول النامية لاسيما القارة الأفريقية واتسع نطاق هذا المصطلح فترة التسعينيات من القرن العشرين، ليشمل التوزيع غير المتكافئ لتأثيرات التغير المناخي، وتطور مفهوم العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية التي ظهرت كمحاكاة للعدالة الاجتماعية في تفسير البعد البيئي للقضايا الدولية في ظل التوزيع غير العادل للمخاطر البيئية وتتمثل بالتدهور البيئي على المستوى المحلي والمستوى العالمي[5]. وهنا لابد من التأكيد على ضرورة مراعاة العدالة المناخية كونها تحفظ حقوق المجتمعات البشرية في ظل تمادي الدول الصناعية الكبرى في نفث الغازات الدفيئة مما يشكل تحديا جديا للوحدات السياسية في الاقاليم الجافة.

ثالثا-الأمن البيئي :

يتضمن هذا المفهوم دمج مفهومي الأمن والبيئة، أذ تشير البيئة إلى جميع المكونات والأنظمة البيولوجية والفزيائية والكيميائية التي تضمن استمرار الحياة و تتضمن قضايا أخرى تتمثل بندرة

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

الموارد ونقص الإمدادات في النظم البشرية فضلا عن التلوث على المستوى المحلي والعالمي وتتعدد معاني الأمن البيئي والسبب في ذلك يعود إلى ستة تفسيرات رئيسية الأول يتعلق الأمن البيئي بتأثير الأنشطة الإنسانية على البيئة ، أما الثاني فيتمثل بتأثيرات الأنشطة الصناعية على البيئة. في حين الثالث ينظر الى اثار التغير المناخي على أنها مشكلة أمنية مشتركة لجميع الدول، وهذا يتطلب التعاون الجماعي أما التفسير الرابع فيعبر عن التغيير المناخي على أنه مهددا للأمن القومي، والتفسير الخامس ينظر الى كون التغيير المناخي مسببا محتمل للصراع وأخيرا التفسير السادس الذي يعد التغيير خطرا على الأمن الإنساني، وكذلك يعرف بأنه إعداد استراتيجية للدول سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني لمواجهة التهديدات البيئية التي أصبحت تشكل مصدر تهديد لها[6]. بناء على ما تقدم يمكن القول ان مفهوم الامن البيئي بات ملاصقا لموضوعات التغيرات المناخية كون الاخيرة تعيق تحقيقه لا بل وتشكل خطرا محدقا على البشرية جمعاء.

رابعا - أسباب التغير المناخي :

يحدث التغير المناخي نتيجة مجموعة من الأسباب الطبيعية والبشرية التي سيتم دراستها على النحو الاتي:

1-العوامل طبيعية : يمكن تصنيف العوامل الطبيعية المسببة للتغير المناخي الى الاتي :

أ-الإشعاع الشمسي:

يتمثل بالتغيير في التوازن الإشعاعي وتتضمن زيادة غازات الدفيئة والذي سيؤثر على الدورة الهيدرولوجية منعكسة بذلك على النماذج الطقسية لاسيما درجات الحرارة وكميات التساقط أذ ترتفع درجات الحرارة وتقل كميات التساقط في المناطق المختلفة[7] .

ب- النشاط البركاني:

من المسببات الطبيعية الأخرى للتغيير المناخي هو ثوران البراكين لاسيما البراكين التي تقذف حمما على ارتفاعات تصل الى(10 كم) ولفترة من الزمن كافية لتعديل امتصاص الأشعة الشمسية ، الناجم عن أكاسيد الكبريت التي تتحد مع الرطوبة مشكلة مكونا مسؤول عن امتصاص الأشعة الشمسية [8].

ج -**العواصف الترابية**: تنشط هذه العواصف في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تتسم بغطاء نباتي متدهور وإنتاج زراعي منخفض ومن امثلتها رياح الخماسين وما تثيره من غبار عالق في الجو والمنطقة .

د- **ظاهرة البقع الشمسية والاشعة الكونية**: وهي ظاهرة تحدث كل 11 عام تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها، ناهيك عن الأشعة الكونية الناتجة عن حدوث انفجار بعض النجوم التي تضرب الغلاف الجوي العلوي لتكون الكربون المشع وتسهم في حدوث التغيرات المناخية (9).

2- **النشاطات الانسانية**: تؤدي أنشطة الانسان إلى تغير تركيبة الغلاف الجوي، مثل: حرق الوقود الأحفوري أو إزالة الغابات وإعادة زراعة الغابات والتوسع الحضري والتصحر وغير ذلك. التلوث بأنواعه الثلاث، البري والجوي والبحري الامر الذي يسهم في تدهور النظام البيئي ويؤدي الى حدوث التغير المناخي[10].

صفوة القول ان التغيرات المناخية ناتجة عن عوامل جغرافية طبيعية وبشرية ، بيد ان الضربة الرئيسة في التأثير تكون للعامل البشري بفعل تزايد نشاطات الانسان وفعالياته الضارة بالنظام البيئي عامة لا سيما بعد الثورة الصناعية وما تلاها من تطور تقني اسهم في زيادة نسب الغازات الدفيئة المسببة لتلك التغيرات.

المطلب الثاني - انعكاسات التغيرات المناخية على العلاقات الدولية

باتت مشكلة التغير المناخي قضية عالمية ملحة تستحق الأولوية، لأنها تهدد كوكب الارض بكامله نتيجة آثارها السلبية ، وتوافقت الدراسات العلمية على أن الانبعاثات البشرية هي المسؤولة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض، الامر الذي حدا بدول

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

العالم الى عقد عدة مؤتمرات دولية لبحث سبل التخفيف من اثار التغير المناخي والتكيف معه، مصحوبة بمشاركة فاعلة من قبل المؤسسات الدولية من بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للصحة، فضلا عن دعم منظمات اداء المجتمع المدني العابرة للحدود من أجل العدالة المناخية دورًا حاسمًا في مطالبة الدول والمؤسسات الدولية باتخاذ إجراءات فعالة ازاء تلك المشكلة على ان تغير المناخ اصبح الشغل الشاغل لصانعي القرار في الدول المتضررة منه، الذين يحاولون التوصل إلى اتفاقات وحلول للحد من آثارها والتكيف معها، و بهذا الصدد قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون: "إن التغيرات المناخية تشكل خطرًا مماثلا لخطر الحروب على البشرية"، وأضاف: "إن تغير المناخ أصبح واقعًا لا يمكن إنكاره، وأن تدهور البيئة على المستوى العالمي لم يجد من يوقفه، وأن استهلاكنا للموارد الطبيعية يسبب ضررًا جسيمًا" [11] . **ولبيان ماهية انعكاسات التغيرات المناخية على العلاقات الدولية سيتم دراسة الاتي :**

اولا- التغيرات المناخية و السياسة الدولية.:

تعد التغيرات المناخية ظاهرة عالمية تستدعي الاهتمام والتدخل من قبل المجتمع الدولي، الذي وضعها على رأس أجندة السياسة الدولية، ومنحها أولوية في اهتمامات الدول والمنظمات، مؤكدًا على ضرورة التعاون بين جميع الدول من اجل ايجاد استجابة دولية فعالة للتصدي لهذه الظاهرة [12] .وهذا الامر يستلزم التعامل معها عبر سلسلة من العمليات الدولية المترابطة، حسب ما يرى "باري بوزان .Buzan.B "تبدأ هذه العمليات بمرحلة (اللاتسييس)، اذ تكون القضية غير سياسية، بل اجتماعية أو ثقافية أو بيئية، ثم تنتقل إلى مرحلة (التسييس)، حيث تدخل القضية في نطاق السياسة العامة والنقاشات العامة، وأخيرًا، تصل إلى مرحلة (الأمننة)، اذ تصبح القضية تهديدًا حقيقيًا للأمن وتستوجب إجراءات استثنائية. وفي ظل التغيرات البيئية العالمية التي تنجم عن الأنشطة البشرية أو الكوارث الطبيعية، اكتسبت قضية تغير المناخ وصلتها بالأمن والنزاعات الدولية اهتمامًا دوليًا بارزًا في السنوات الأخيرة، فقد أظهر خبراء البيئة وجود علاقة بين تغير المناخ والنزاعات، باعتبار تغير المناخ خطرًا على البيئة والإنسانية، وقد أصبحت قضية تغير المناخ أكثر إلحاحًا في (القرن 21)، وأدخلت في مجال "الأمن المناخي"، الذي يشكل جزءًا من "الأمن البيئي"، وهذا يعني أن حفظ حقوق البيئة والحد من التهديدات البيئية يسهم في تحقيق الأمن العام والوقاية من الصراعات، لقد ساهم دور المجتمع الدولي في إضفاء طابع أمني على قضية تغير المناخ، من خلال إدراجها في أجندة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وإبرام اتفاقات دولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة التكيف مع التغيرات المناخية، كذلك ادى الخبراء والعلماء دورًا هامًا في شرعنة هذه الإجراءات، من خلال تقديم تقارير ودراسات ومقالات علمية حول التغيرات المناخية[13]. تاسيسا على ما سبق يمكن القول ان الفواعل الدولية باتت تنشط بشكل لافت للنظر في مجال التغيرات المناخية عبر اعداد الدراسات وعقد الاتفاقيات الدولية الخاصة بمواجهة التغيرات المناخية في اطار حراك دولي واضح المعالم هدفه تقييد الانشطة السلبية للدول الصناعية المسببة للتغيرات المناخية.

ثانيا-التعامل الدولي مع قضية التغيرات المناخية:

تواجه دول والوحدات السياسية تحديًا عالميًا هائلاً بسبب التغير المناخي، الذي ينذر بآثار وخيمة وغير مسبوقة ، بسبب عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من المشكلة، لذلك ستكون هناك صعوبة وتكلفة كبيرتين في التكيف مع اثارها في المستقبل، فقد أدى التلوث إلى تدمير كل مكونات البيئة التي يعتمد عليها الإنسان للحياة، من الأرض والهواء والماء، ولأن قضية تغير المناخ تتجاوز حدود الدول، فإن حفظ البيئة يحتاج إلى جهود دولية مشتركة بين جميع الدول، علاوة على الجهود الوطنية التي تتكامل مع الجهد الدولي الذي سيبذل بهذا الاتجاه التي تشمل ما يلي:

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

1- الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية:

تعد الدول هي المسؤول الرئيس عن التخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخي باتخاذ تدابير طموحة لمنع أو الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أسرع وقت ممكن. ويجب على الدول الغنية أن تكون في طليعة هذه الجهود، سواء على المستوى الداخلي أو من خلال التعاون الدولي. كما يتوجب على جميع الدول اتباع كل الإجراءات الممكنة لخفض انبعاثاتها الغازية إلى أدنى حد. إذ إن حماية البيئة من التلوث قد أصبحت قضية عالمية، نظرا لأن التلوث وتأثيراته يتجاوزان الحدود. ولهذا السبب، فإن التغيرات المناخية التي تشكل ظاهرة عابرة للحدود، قد شهدت دورا هاما للأمم المتحدة في هذا المجال. فقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مستمرة لرفع شأن قضية تغير المناخ على المستوى الدولي منذ عام 2007م، وعقدت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات، مؤكدة على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة أسباب وآثار تغير المناخ العالمي(14). عقدت لأجل ذلك الامر عدة مؤتمرات دولية اهما الاتي:

أ-**مؤتمر ريودوي جانيرو (1992)**: يعد أول مؤتمر عالمي للبيئة والتنمية، عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وأسفر عن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تهدف إلى منع التدخل الخطير وغير القابل للعكس للنظام المناخي. كما أسفر عن اعتماد مبادئ ريو، وإعلان ريو، وبرنامج عمل ا (القرن 21)، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر [15].

ب-**مؤتمر كيوتو (1997)** :يعد ثالث المؤتمرات الدولية للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عقد في كيوتو باليابان، وأسفر عن اعتماد بروتوكول كيوتو، وهو اتفاق قانوني ملزم يلزم الدول الصناعية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسب محددة خلال فترة التزام تستمر من 2008 إلى 2012[16].

ج-**مؤتمر كوبنهاجن للمناخ**: عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية أو «قمة كوبنهاجن» في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن في الفترة بين(7 -18)ديسمبر 2009، حيث ضم المؤتمر الجلسة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP15" والاجتماع الخامس للأطراف لبروتوكول كيوتو، بغية التوصل إلى إطار عمل نافذ للحد من التغير المناخي، بحسب بنود خارطة طريق بالي. ولقد خلص مؤتمر كوبنهاجن إلى ما يعرف بـ «اتفاقية كوبنهاجن»، التي صاغتها الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، علماً بأن الولايات المتحدة والصين أكبر دولتين منتجتين لغازات الدفيئة، حيث لم يتم تبني الاتفاقية وإقرارها بصورة ملزمة قانونياً، وإنما اتفق على "العلم بها"، الأمر الذي جعل العديد من الدول والمؤسسات البيئية تعلن "فشل" قمة كوبنهاجن فعلياً[17].

د-**مؤتمر دورهام (2011)**: عقد مؤتمر دورهام في دولة جنوب أفريقيا، وأسفر عن اعتماد منصة دورهام للعمل المحسَّن، وهي خارطة طريق للتفاوض على اتفاق جديد يشمل جميع الدول في التزامات قانونية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول 2015، والذي يدخل حيز التنفيذ بحلول 2020، كما أسفر عن إطلاق صندوق الأخضر للمناخ، وهو آلية تهدف إلى تقديم دعم مالي للبلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ والحد من انبعاثاته [18].

هـ-**مؤتمر وارسو للمناخ2013** : هو الدورة السنوية التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف المشاركين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والذي عقد في وارسو، بولندا، من 11 إلى 23 نوفمبر 2013. هدف المؤتمر إلى مواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ العالمي يتم التصديق عليه في عام 2015 في مؤتمر باريس ،وقد خلص المؤتمر إلى الاتفاق على أن تبدأ كل الدول في خفض الانبعاثات في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل أن يتم ذلك بحلول الربع الأول من عام 2015، وصيغ مصطلح «الانبعاثات المحددة» في وارسو بناءً على اقتراح من سنغافورة، واقتُرحت أيضا آلية وارسو الدولية للتعامل مع الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي [19].

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

و- اتفاق باريس 2015 : ثارت اتفاقية باريس تفاؤلاً وبشرى في العالم، لأنها تمثلت نتيجة توافق وتعاون بين قادة 195 دولة لمواجهة التحدي المناخي، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 2016، بعد أن صدقت عليها 55 دولة - تشكل أكثر من 55 % من انبعاثات غازات الدفيئة، وتضمنت الاتفاقية مبادئ العدالة المناخية والأمن الغذائي والاعتبار لمصالح جميع الأطراف، فضلا عن التزام بتخصيص نحو 500 مليار دولار لمكافحة تغير المناخ حتى عام 2020، في عام 2015، اتفقت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمرها الحادي والعشرين في باريس على اتفاق تاريخي لمواجهة التحدي المناخي. وهذا الاتفاق، المعروف باسم اتفاق باريس، يشمل جميع الدول في جهد مشترك للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ، مع توفير الدعم للبلدان النامية لتحقيق ذلك. وبالتالي، يمهد الاتفاق طريقاً جديداً للتعاون العالمي في مجال المناخ. والهدف الرئيسي لاتفاق باريس هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، من خلال السعي إلى الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض في هذا القرن دون درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، وبذل المزيد من الجهود للحصول على هدف أكثر طموحاً وهو (1.5) درجة مئوية [20].

ز-**مؤتمر كاتوفيتشي للمناخ:** عقد مؤتمر كاتوفيتشي ، بولندا، من(2 - 15) ديسمبر 2018 ، هدف المؤتمر إلى اعتماد مجموعة من التوجيهات القوية لتنفيذ اتفاق باريس، بهدف الحد من ارتفاع حرارة العالم كيلا يتعدى درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. وقد اعتُبر المؤتمر نجاحًا نسبيًا، حيث توصل المشاركون إلى اتفاق يسمى "كتاب قواعد كاتوفيتشي " يحدد كيفية قياس وإبلاغ والتحقق من جهود خفض الانبعاثات لكل دولة، وكذلك كيفية تقديم المساعدات المالية للدول الأكثر تضررًا من التغير المناخي، ومع ذلك، تأجل التوصل إلى قرار حول كيفية تطبيق آلية تسوية المخزون (ITMO)**2018** [21].

ح- **مؤتمرات اخرى**: ومنها مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ في 2009 :عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة وكان هدفه الأساسي هو التوصل الى أتفاق طموح والغاية الأساسية من هذا المؤتمر زيادة الوعي بالقضايا البيئية، علاوة على مؤتمر - كانكون" بشأن التغير المناخي والذي عقد في المكسيك خلال الفترة من ٢٩ نوفمبر وحتى ديسمبر ٢٠١٠ م والسبب في قيام هذا المؤتمر هو أخفاق قمة كوبنهاجن من أجل التوصل لاتفاقية تلزم المشاركين بضرورة مكافحة التغير المناخي، وبلغ عدد المشاركين في هذا المؤتمر(193)دولة وقرابة(15)ألف شخص من الوفود الحكومية، فضلا عن منظمات غير رسمية وخبراء البيئة، ناهيك عن مؤتمر دروبان للمناخ، والذي انعقد في مدينة دوربان بدولة جنوب إفريقيا، في عام 2011م شارك فيه (193) الجدول (2) دولة ايضا تحت رعاية الأمم المتحدة، ومن نتائج هذا المؤتمر هو موافقة الدول الأطراف على توسيع نطاق ما جاء به اتفاق كيوتو 1997 وتضمن هذا المؤتمر توفير حوافز إضافية لاستثمارات جديدة تشمل البنى التحتية والتكنلوجيا اللازمة لمكافحة التغير المناخي [22].

جدول (2) عدد الدول المشاركة في المؤتمرات المنعقدة بشأن التغيير المناخي للمدة (1992-2018)

ت	المؤتمر	الدول المشاركة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
1	مؤتمر ريودو (1992)	172	88.7%
2	مؤتمر كيوتو (1997)	160	82.5%
3	مؤتمر كوبنهاغن (2009)	192	98.9%
4	مؤتمر كانكون 2010	193	99%

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

ت	المؤتمر	الدول المشاركة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
5	مؤتمر دورهام (2011)	193	100%
6	مؤتمر وارسو (2013)	193	100%
7	مؤتمر باريس (2015)	193	100%
8	مؤتمر كاتوفيتشي (2018)	193	100%

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على:

1- https://unfccc.int/

2- ياسر عبد الجواد سيد ، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية وتأثير التغيرات المناخية على مصر التداعيات وأليات التكيف ، الأرصاد الجوية ، العدد 66 ، ص 40 ص 41.

2-التغيرات المناخية والصراعات الدولية والداخلية:

اثرت الصراعات الدولية بين القوى الكبرى بشكل كبير على الجهود الدولية المشتركة للتصدي للتغيرات المناخية على سبيل المثال، قد تعرقل الصراعات الدبلوماسية والتجارية بين الدول جهود الإنفاق على البحث والتطوير للتكنولوجيا المناخية ، التكنولوجيا الصديقة للبيئة وتأجيل اتفاقيات المناخ الدولية أو إفشالها بشكل كبير، يمكن تحقيق حلول بالتركيز على العمل على الاستجابة لمخاطر التغير المناخي وتقديم الدعم اللازم للدول النامية لتحسين قدراتها على التكيف مع التغيرات المناخية. ويمكن تناول ذلك بتفصيل اكثر وعلى النحو الاتي :

أ-قضايا المناخ وصراع القوى الكبرى:

تشهد قضية المناخ تنافساً دولياً بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة مثل الصين وروسيا، حيث تحاول واشنطن استغلال التوصيات الدولية للحد من الانبعاثات كوسيلة لممارسة الضغط على بكين وموسكو لإبطاء نموهما الصناعي وتتهم هذه الدول بعضها بعضاً بالمسؤولية عن الاحتباس الحراري، فالصين تنفث حوالي (30%) من الغازات الدفيئة، بينما تنفث الولايات المتحدة(15%) منها، لكنها تظل أكبر ملوث نسبة لعدد سكانها وأقدم ملوث في التاريخ، ولذلك، رحبت الدول الغربية بعودة الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس بعد انسحابها منها في عهد **ترامب**، وتعد الولايات المتحدة من أكبر المعرقلين للاتفاقات المناخية العالمية، بسبب نفوذ اللوبي النفطي في النظام السياسي ،فهذا اللوبي يمول حملات سياسية كثيرة ويؤثر على صناع القرار لإضعاف أو تشكيك في سياسات المناخ، كما أنه يؤدي دوراً دبلوماسياً في إفشال التزامات واشنطن الدولية تجاه المناخ، كما حدث في حالة اتفاقية كيوتو التي رفضتها الولايات المتحدة [23].

على ان الصين تتباهى بأنها رائدة في الالتزام بالاتفاقات المناخية وتنفيذها. فقد أعلن رئيسها **شي جين بينغ** أن بلاده ستلتزم بأهداف اتفاقية باريس وستحيد غاز الكربون بحلول عام 2060، كما تولي الصين اهتماماً كبيراً بمؤتمرات المناخ، وتحتل المركز الأول عالمياً في إنتاج وتصدير الألواح الشمسية والتقنيات اللازمة للطاقة الخضراء، وروسيا تسير على نفس النهج تجاه قضايا المناخ، حيث أعلن رئيسها **فلاديمير بوتين** أن بلاده تستهدف خفض انبعاثاتها بنسبة(30%) بحلول عام 2030 ،أما الولايات المتحدة، فقد عادت إلى اتفاقية باريس بعد انسحابها في عهد **ترامب**، الذي كان يعارض التعاون الدولي في مجال المناخ، ويفرض رسومًا جمركية على المنتجات الصينية، مثل الألواح الشمسية، باسم حماية العمالة الأمريكية. كما كان **ترامب** يشكك في وجود تغير ملموس في المناخ، وفي قدرة العلم على حل هذه المشكلة، وعرقل إدارته المفاوضات الدولية حول المناخ وألغى مئات اللوائح البيئية، وكان ينفي أن التغير المناخي هو سبب الحرائق المتكررة في بلاده، مدعيًا أن سببها هو انفجار الأشجار[24]

وتضع الولايات المتحدة قضية المناخ في صدارة سياستها الخارجية في عهد الرئيس جو بايدن، الذي عاد بدولته إلى

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

اتفاقية باريس في 19 فبراير 2021، بعد انسحاب سابق في عهد دونالد ترامب. وتسعى إدارة بايدن إلى قيادة الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية، وجذب معظم الدول إلى جانبها، وكان ترامب قد عد اتفاقية باريس تهديداً لفرص العمل الأمريكية، وأنها لا تفرض قيوداً كافية على الصين وروسيا، وهما أكبر ملوثين للمناخ، وقد أعلن انسحاب بلاده من الاتفاقية رسمياً في 4 نوفمبر 2019. وقد ردت الصين على اتهامات ترامب ، ووصفته بأنه عائق في مواجهة الاحتباس الحراري، وأكدت بكين أن واشنطن ليس لديها مصداقية لإلقاء العتب على العالم بشأن التزامات المناخ، لأنها سبق أن انسحبت من اتفاقية كيوتو، ومن اتفاقية باريس قبل أن تعود إليها في عهد بايدن[25].

علاوة على ان التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية في الدول، وخاصة في الدول النامية، وذلك بسبب نقص الموارد الطبيعية والماء والأغذية وغيرها. يمكن تحقيق حلول من خلال تشجيع الحكومات على تطوير سياسات تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتشجيع البحث والتطوير لتطوير تكنولوجيا نظيفة وتعزيز التكيف والاستجابة للتغيرات المناخية.

ب-تأثير التغيرات المناخية في الصراعات الداخلية:

ثمة تأثير سلبي للتغيرات المناخية على الموارد الأساسية، خاصة الغذاء والماء، وتزيد من هشاشة الدول ومشكلات الأمن في العديد من المناطق حول العالم. وتتناول الدراسات العلاقة بين التغيرات المناخية والصراع من خلال ربطها بندرة الموارد وتداعياتها. وقد تم تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي:

(1)- **التغيرات المناخية:** تتأثر متطلبات الحياة الرئيسة بالتغيرات المناخية مثل الغذاء والمياه والطاقة، وتزيد من الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والسياسية على الدول من اجل الايفاء بها، وهذا ينعكس على هشاشتها والصراعات الداخلية فيها التي قد تهدد استقرارها وشرعية حكوماتها، وقد قال روبرت ماكلمان من جامعة ويلفريد لورير الكندية: "الدول الهشة سياسيًا هي أكثر عرضة للعنف المرتبط بالمناخ والهجرة القسرية في المستقبل"، وتظهر هذه المخاطر بشكل أوضح في منطقة الشرق الأوسط، اذ تقع اثنتا عشرة دولة من أصل عشرين دولة هشة في هذه المنطقة ، وفي دراسة أجريت عام 2009، وجد باحثون علاقة قوية بين الحروب الأهلية والاحترار في إفريقيا، اذ ازداد احتمال نشوب الحروب في السنوات الأكثر احترارًا ، وتتوقع الدراسة أن يزيد عدد حالات الصراع المسلح بنسبة(54%) بحلول عام 2030، في إفريقيا بسبب التغير المناخي[26]

(2)- **التغيرات الجيوسياسية الناجمة عن التغيرات المناخية:**

تؤثر التغيرات المناخية سلبًا على الاقاليم الواهنة، مثل القرن الإفريقي، فالتغيرات المناخية تنعكس على الموارد الطبيعية وقدرة الأمم على الحكم، وتزيد من احتمالات النزاعات، وهذا يخلق بيئة حاضنة للإرهاب، خاصة في ظل انعدام الاستقرار وارتفاع مستويات الفقر، وفي دراسة أجرتها مؤسسة "دبلوماسية المناخ" في أكتوبر 2016، تم تحليل دور الفاعلين غير الدوليين في التأثير على ديناميكية التغير المناخي ، وأوضحت الدراسة كيف يعمل التغير المناخي كعامل مضاعف للمخاطر المتعلقة بظهور وانتشار التنظيمات الإرهابية التي تكون عابرة للحدود الدولية ومهددة للأمن والاستقرار الاقليمي على النحو التالي[27] ، وللإحاطة بالموضوع سيتم التفصيل به على النحو التالي:

(أ)- التغيرات المناخية تؤثر على الدول وتزيد من هشاشتها، خاصة في ظل النزاعات حول الموارد الطبيعية وانعدام الأمن في سبل العيش، وفي هذه الظروف، تنمو التنظيمات الإرهابية وتمارس نفوذها في المناطق التي تفقد الدولة سلطتها وشرعيتها، وأحيانًا تحاول هذه التنظيمات أن تحل محل الدولة بتقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، بهدف الحصول على شرعية وثقة ودعم منهم[28]

(ب)- التغيرات المناخية تضر بسبل العيش في العديد من البلدان والمناطق، مثل الأمن الغذائي والمياه والأراضي، وهذا

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

يجعل السكان أكثر عرضة للتأثيرات المناخية السلبية، وأيضًا للتجنيد من قبل التنظيمات الإرهابية التي تقدم سبل عيش بديلة وحوافز اقتصادية، وتستجيب للمظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن لا يوجد رابط مباشر بين التغير المناخي والعنف والصراع الذي تسبب فيه التنظيمات الإرهابية أو الفاعلون غير الدوليون، بل إن التغير البيئي والمناخي على نطاق واسع قد يخلق بيئة تسهل نمو وانتشار التنظيمات المسلحة، مثلاً، ندرة المياه التي تزداد بسبب التغيرات المناخية أصبحت سلاحًا في يد التنظيمات الإرهابية في الصومال ، وخلصت دراسة (BRECKNER ANDSUNDE) تم أجراءها على القارة الأفريقية أن هنالك علاقة بين أرتفاع درجات الحرارة لاسيما ألأشهر الحارة اذ تشهد تزايدا في النزاعات فضلا عن تزايد في أعمال العنف [29]

(ج)-التغيرات المناخية تؤثر على مستقبل الصراعات في العالم، وهذا ما توافق عليه الدراسات، لكنها تختلف في تقدير حجم هذا التأثير. وفي مجلة "نايتشر" في 12 يونيو 2019، نشرت دراسة توضح العلاقة بين الاحترار والنزاع المسلح، وقد أظهرت الدراسة أن المناخ أثر على نسبة ما بين(3% و20%)من النزاعات المسلحة خلال القرن الماضي، وأن هذا التأثير سيتضاعف أو يخمس في المستقبل، حسب سيناريوهات مختلفة لارتفاع درجات الحرارة، وتجدر الاشارة إلى أن المجتمعات ستواجه ظروفًا مناخية غير مسبوقة تفوق خبرتها وقدرتها على التكيف، مما يعزز مخاطر التأثير في المستقبل، وهذا يفرض ضرورة وضع رؤية مستقبلية تستند إلى خطط وإجراءات فورية للحد من التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن العالمي[30] على إن الصراعات الدولية بين القوى الكبرى تؤثر بشكل سلبي على التعاون الدولي في مواجهة التغيرات المناخية، وهذا الامر يدعوا الدول الى اتخاذ سياسات تقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة وتطوير تكنولوجيا نظيفة وتعزيز قدرة الشعوب على التأقلم مع التغيرات المناخية من اجل لجم هذه الافة التي تؤثر سلبا على الامن والسلم العالميين.

ثالثا-أثر التغير المناخي على الهجرة الدولية :

هنالك نوعا من الهجرة الذي أرتبط بالتغيرات المناخية الناجمة عن نقص الموارد في بعض الدول التي أجبرت بعض السكان للهجرة الى دول أخرى تتوفر فيها مقومات الحياة وأطلق تسمية **الهجرة المناخية** على هذا النوع من الهجرة ،في حين اطلق على المهاجرين تسمية **لاجئين بيئين** [31]، اذ ان التغير المناخي يسبب تنقلات بشرية كبيرة، وليس ادل على ذلك من تزايد اعداد المهاجرين على مستوى العالم من الاقاليم الجافة وشبه الجافة، فالتدهور البيئي أو الكوارث البيئية تؤثر على التنقل البشري بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ورغم صعوبة تحديد التأثير الفعلي للتغير المناخي على الهجرة، فإنه من المتفق عليه أن ذلك يؤثر على حياة الأشخاص وحقوقهم الإنسانية، خاصة النساء والفتيات، في مجالات مثل سبل العيش والتوظيف والإسكان والصحة والصرف الصحي ،وغالبًا ما تكون الهجرة والنزوح استراتيجيات تكيف أخيرة للتعامل مع هذه التغيرات، وتختلف أشكال تأثير التغير المناخي على الهجرة. فمثلاً، ارتفاع منسوب البحر يؤدي إلى تدهور ظروف المعيشة في المناطق المنخفضة المكتظة بالسكان، وقد أدى إلى نزوح داخلي في بعض الدول، وإلى تأكل أراضي بعض الدول الجزرية الصغيرة، كما يؤدي التغير المناخي إلى جفاف وتصحر، مما يؤثر على سبل كسب العيش للمزارعين، خصوصًا في منطقة الكفاف، وعليه يمكن القول ان التغير المناخي يسهم في زيادة الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والعواصف والفيضانات المهددة للأمن الانساني العالمي واحدى الاسباب الرئيسة للهجرة [32]. مما يزيد من حالات الضعف والانتهاكات لحقوق الإنسان والمخاطر المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وغالباً ما تكون هذه المخاطر أكثر تأثيراً على النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

الأصلية. كما قد يؤدي التغير المناخي إلى صراعات على الموارد، مما يزيد من حدة النزوح والهجرة. وعادة ما تبرز هذه العواقب في حالات الكوارث التي تحدث فجأة مثل الفيضانات أو الأعاصير أو العواصف[33].

رابعا–أثر المناخ في هيكلية النظام الدولي :

اكتسبت القوى العظمى مجالا أوسع للتأثير في الشؤون الدولية لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، واستعانت بالأمم المتحدة كأداة لتحقيق مصالحها ،وأسفرت هذه التغيرات عن تكوين هيكلية عالمية مزدوجة تنقسم إلى عالم الشمال وعالم الجنوب **خريطة (1)** وفي ظل تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري نتيجة زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، ظهرت ضرورة التضامن والتعاون بين دول الشمال والجنوب للتغلب على هذه المشكلة التي تؤثر على كل دول العالم، ولكن تضارب الرؤى والمصالح أدى إلى نشوء خلافات وصراعات بين دول الشمال والجنوب، حيث أصبح العامل الاقتصادي عاملا محوريا في طبيعة العلاقات الدولية والمشكلات العالمية. وبذلك، أصبحت مشكلة التغير المناخي والقضايا المرتبطة بها مضمون رئيسي للخلاف والتعاون بين دول الشمال والجنوب، فهي أزمة عالمية تستدعي حلول سياسية عاجلة وشاملة. ولكن تضارب المصالح بين دول الشمال (التي تستفيد من بعض جوانب التغير المناخي) ودول الجنوب (التي تتضرر منه) يجعل احتمالات الصراع أكبر من احتمالات التعاون[34].

خريطة (1) خريطة الشمال والجنوب

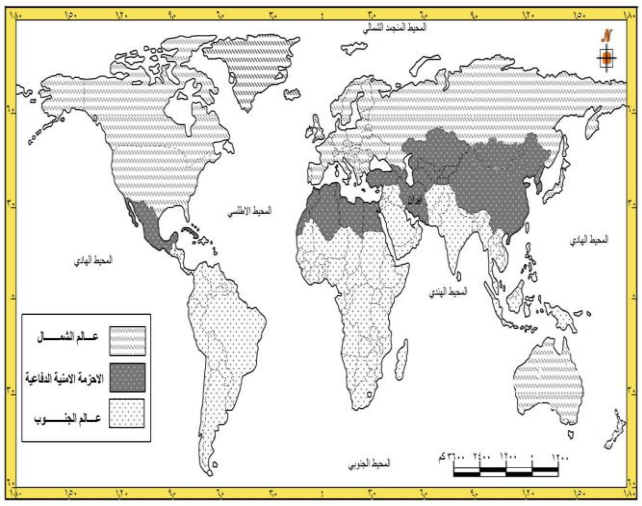

المصدر: لطيف كامل كليوي جحيل الجابري ، التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الإيراني دراسة جيوبولتيكية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب، جامعة القادسية، 2008 ، ص80.

وتعد الولايات المتحدة الامريكية المسبب الرئيس للتلوث البيئي بما نسبته (٢٣%) من غاز (Co2) سنويا، بيد انها رفضت التوقيع على بروتوكول (كيوتو) أو أي إجراء يقلل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وقد استغلت الظروف الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة لتصبح في مقدمة إدارة الصراع مع دول الجنوب لخدمة مصالحها الاقتصادية والدولية، وقد حاولت أن تستخدم مسألة التغيرات المناخية كأداة لإثبات أن دول الجنوب هي مصدر التهديدات والمخاطر في القرن الحادي والعشرين، وهذه التهديدات تشمل نفاد الموارد الطبيعية بسبب زيادة الطلب عليها نتيجة للانفجار السكاني والزحف الصحراوي وتفاقم مشكلة المياه. زد على ذلك الامر يرشح كثير من المختصين أن تشهد منطقة (الشرق الأوسط) **خريطة (2)** حروبًا وأزماتً بسبب المياه، لكون معظم دولها تقع في الاقاليم الجافة أو شبه الجافة،

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

وأن نسبة نمو سكانها تفوق المعدلات العالمية اذ يبلغ (3%) مقابل (0.6%) في الدول المتقدمة عالمياً، فضلاً عن تردي تكنولوجية استخدام المياه.[35]

نافلة القول ان أمن دول عالم الجنوب مهدد وواهن بفعل الأساليب والأدوات التي تتبعها دول الشمال من اجل فرض هيمنتها وسيطرتها عليها ، اذ بين البحث ان دول الشمال مسؤولة عن نفث (٨٠%) من مسببات التلوث العالمي (الغازات الدفيئة) نتيجة لتوجهاتها الجيوستراتيجية (الاقتصادية والسياسية و الامنية) وفلسفتها القائمة على على استنفاذ الموارد الطبيعية في دول الجنوب كي تبعدها عن المنافسة على الزعامة العالمية.

خريطة (2) الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط

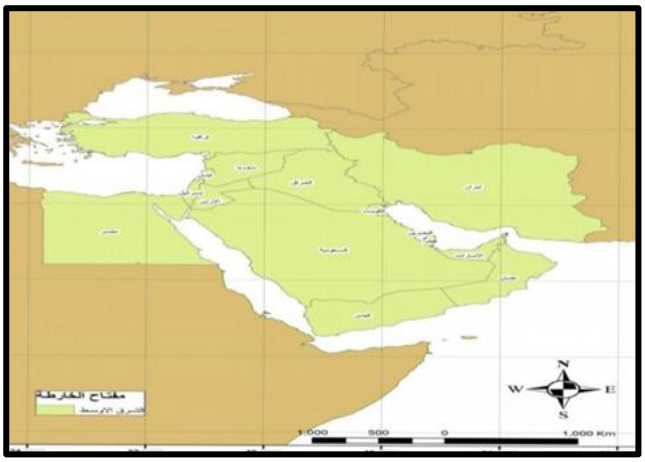

المصدر :سعيد عبد علي حسين ومثنى مشعان المزروعي ،الانفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط للمدة (2009-2019) مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 4، ص 523 .

المطلب الثالث – السبل والوسائل الكفيلة بالتخفيف من مشكلة التغيرات المناخية

تظهر بوادر واضحة لخفض الانبعاثات الكربونية في السياسات المتبعة لدى بعض الفواعل الدولية ،فالشركات تتلقى إشارات طويلة الأجل من أنظمة تسعير الكربون (e) - سواء كانت على شكل حدود قصوى للانبعاثات يتم تداولها أو ضرائب على الكربون تحسب بالطن - تحفزها على الحد من التلوث والاستثمار في الطاقة النظيفة وابتكار أساليب منخفضة الانبعاثات، وهناك حوالي(40) دولة وأكثر من(20) مدينة وولاية وإقليم تطبق أو تستعد لتطبيق أنظمة تسعير الكربون من خلال أسواق الانبعاثات أو الضرائب على الكربون، وهذا العدد في ازدياد، وأنشأت كوريا سوقا للكربون في يناير/كانون الثاني كأحدث دولة تفعل ذلك. وسجلت الصين، التي لها سبع أسواق تجريبية في مدن وأقاليم، انخفاضا في الانبعاثات العام الماضي، وتخطط لإطلاق نظام وطني لتداول الانبعاثات في بداية العام المقبل 2016[36].

1-إنهاء دعم الوقود الأحفوري:

ان دعم الوقود الأحفوري يعمل على تشجيع الاستهلاك المفرط للطاقة ويعرقل النمو المنخفض الانبعاثات الكربونية. لذلك، يمكن للدول أن تلغي تدريجياً الدعم على الوقود الأحفوري الضار وتوجه مواردها إلى المجالات ذات الأولوية والفعالية، مثل المساندة المستهدفة للفقراء، ففي عام 2013، بلغت قيمة دعم الوقود الأحفوري على مستوى العالم حوالي(**550**)مليار دولار، ما يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول، وذلك لخفض أسعار الطاقة اصطناعياً، ولكن كما قال كيم، فإن "الأدلة تظهر أن دعم الوقود الأحفوري لا يحمي الفقراء على الإطلاق.

2-بناء المدن المرنة منخفضة الانبعاثات الكربونية :

ليس كفاية أن تكون جميع الأجزاء في مواقعها الصحيحة لضمان التنمية المستدامة، فالتنمية تتأثر بتغير المناخ، ولذلك يجب أن تراعي الخطط الدقيقة للنقل واستخدامات الأراضي ومعايير كفاءة استخدام الطاقة، هذه الخطط تساهم في بناء مدن أكثر استدامة وتوفير فرص عمل وفرص للفقراء وتقليل تلوث الهواء، ولكن التحدي الأكبر هو تمويل هذا النمو المستدام، فالبيانات تظهر أن فقط (4%) من أكبر(500)مدينة

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

في الدول النامية لديها جدارة ائتمانية في الأسواق العالمية، لذا تسعى مجموعة البنك الدولي إلى مساعدة المدن على تحسين استراتيجياتها وإصلاح مؤشراتها المالية التي قد تعيق حصولها على الائتمان[37].

3-زيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة :

تعد الطاقة مسألة حيوية للتنمية بيد ان(1.2) مليار شخص في العالم يفتقرون إلى الكهرباء و(2.8)مليار شخص يستخدمون الوقود الصلب للطهي، مما يؤدي إلى تلويث الهواء داخل المنازل والضرر بصحتهم. لذلك، تدعم مجموعة البنك الدولي مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، التي تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف بحلول عام 2030: توفير الطاقة الحديثة للجميع، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة بمعدل مضاعف، ورفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي ، وبفضل التحسينات التي أحرزت في كفاءة استخدام الطاقة خلال العقدين الماضيين، فإن استهلاك الطاقة في العالم أقل بنسبة ثلث، مما كان سيكون عليه دونها. وبالمثل، فإن تكلفة الطاقة المتجددة تنخفض باستمرار، وفي بعض الدول، أصبح من الممكن إنتاج الطاقة المتجددة على نطاق واسع بتكلفة أرخص أو مساوية لتكلفة محطات الوقود الأحفوري.

4-تطبيق ممارسات الزراعة المراعية للمناخ والتوسع في الغابات:

ان التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره هو المجال الخامس للتحرك في مجال التنمية المستدامة ،وعليه يمكن تحسين إنتاجية الارض ومقاومة الجفاف وغيره من التأثيرات السلبية لتغير المناخ عبر اتباع ممارسات الزراعة الجافة فضلا عن، امكانية خفض الانبعاثات بواسطة امتصاص الكربون وتخزينه في النظام الزراعي، علاوة على التوسع في زراعة الغابات لدورها الكبير في احتواء الكربون [38].

7-التكيف من خلال الابتكاروالتعاون:

بدلا من السعي إلى التخفيف الذي يحظى بتأييد واسع، يمثل التكيف خيارا للتعامل مع المناخ. لأن العالم يتأثر بالمناخ بالفعل، ولأن الاحتباس الحراري سيستمر في أي سيناريو ممكن، فإن التكيف ضروري مهما كانت الاستراتيجيات المتبعة للتخفيف أو الهندسة الجيولوجية. التكيف هو عملية اجتماعية وبيئية للتغير أو التأقلم مع الظروف الجديدة أو المختلفة. في سياق التغير المناخي، يعني التكيف الإجراءات التي يقوم بها الناس؛ ردا على التغيرات المناخية الحالية أو المتوقعة؛ للحد من التأثيرات السلبية أو الاستفادة من أي فرص موجودة . نوع وحجم وضرورة التكيف يعتمد على نوع التغير الذي يحدث، وكذلك على مدى تأثر الناس والأنظمة الطبيعية بهذا التغير [39]

النتائج:

1-هنالك أسباب جغرافية طبيعية وبشرية تكمن خلف حوث التغيرات المناخية، بيد ان العامل البشري هو المؤثر الرئيس في تفاقمها لاسيما بعد الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة نسب الغازات الدفيئة التي اخلت بالنظام البيئي.

2-اثرت مشكلة التغير المناخي في بنية العلاقات الدولية نتيجة تأثر الفواعل الرئيسة سلبا وايجابا بتلك المشكلة مما اوجد صراعا جيوستراتيجيا وجيوبولتيكيا بين المتضرر من تفاقمها والمستفيد من تداعياتها لا سيما دول عالم الشمال.

3-كشف البحث عن تصاعد حدة الصرعات الداخلية في الدول الواقعة ضمن الاقاليم الجافة ، الامر الذي انعكس سلبا على السلوك الخارجي للدول المتضررة من التغير المناخي.

4-تبين من خلال البحث ارتفاع معدلات الهجرة الدولية من الاقاليم الجافة على مستوى العالم بفعل ظاهرة التغير المناخي التي جعلت من دول المهجر نتيجة نقص الغذاء وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة الرئيسة ،مما جعلها بيئة طاردة لسكانها الاصليين تجاه بقية دول العالم.

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

المقترحات :

1- لابد من تضافر الجهود الدولية من أجل تقليل الانبعاثات المسببة للتغير المناخي عن طريق اللجوء الى استخدام الطاقة المتجددة واساليب الحياة الصديقة للبيئة .

2-ضرورة الحد أو التقليل من استخدام الوقود الأحفوري الذي يمثل مصدرا رئيسا لتفاقم مشكلة التغير المناخي ، وهذا يمثل واحدا من الحلول المهمة التي من الممكن خلالها معالجة تلك المشكلة .

4- ضرورة التكييف مع هذه المشكلة والتعايش معها خلال المستقبل المنظور والمتوسط كون معالجة والتخفيف من اثارها يحتاج أمد زمني طويل بسبب شدتها وتفاقم تأثيراتها على مستوى الكرة الارضية، وهذا يتطلب تعاون جدي من قبل الفواعل الدولية الرئيسة عبر الزام الدول الصناعية بضرورة التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمواجهة مشكلة التغيرات المناخية.

الهوامش:

(1) منى طواهرية ،التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16، العدد 22، 2020 ، ص 352

(2)الأمم المتحدة عن الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

(3) بهاء أحمد العبد ، الأسس العلمية في دراسة الطقس والمناخ ، ط1 ،دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، 2016، ص 71

(4)قصي السامرائي ،المناخ والأقاليم المناخية , ط1، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 2020، ص 263.

(5) عبد الرحمن، سميرة، العدالة المناخية: مفهوم وتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2019، ص15.

(6)) نسرين الشحات الصباحي ،التغير المناخي واثره علي الصراعات في شرط افريقيا، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2023 ، ص24-ص 25.

(7)) سعد الدين خرفان ، تغير المناخ ومستقبل الطاقة المشاكل والحلول ، منشورات وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ،2010 ، ص 9.

(8)) المصدر نفسه .ص 9 .

(9) حوراء احمد السيد ، التغير المناخي أسبابه ونتائجه ، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، الإصدار الخامس 2019، ص 4.

(10))محمد حسان عوض وحسن احمد شحاته ، قضية المناخ وتحديات العولمة البيئية ، ط1، الاكاديمية الحديثة للنشر والتوزيع،2017 ، ص 48

(11)منى طواهرية ، مصدر سابق ، ص354

(12)المصدر نفسه ، ص 355.

(13)أمينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا دراسة حالة دول القرن الأفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014، ص40

(14)أنجي أحمد عبد الغني ، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد 3 ، 2019، ص 155

(15)مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 3 - 14 يونيو 1992 | الأمم المتحدة(un.org) تم الدخول بتاريخ 28-5-2023

(16)مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات(un.org) تم الدخول بتاريخ 28-5-2023

(17)) علي محمد عبد الله ، الوقود الحيوي واستخدامات الطحالب ، ط1 ، ص 163

(18) المصدر نفسه.

(19) المصدر نفسه.

(20) اتفاق باريس | الأمم المتحدة(un.org) تم الدخول بتاريخ 28-5-2023.

(21)حزمة المناخ في كاتوفيتشي: جعل اتفاق باريس يعمل لصالح الجميع | اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(unfccc.int) تم الدخول بتاريخ 28-5-2023.

(22) ياسر عبد الجواد سيد ، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية وتأثير التغيرات المناخية على مصر التداعيات وأليات التكيف ، الأرصاد الجوية ، العدد 66 ، ص 40وص 41

(23) فتحي بولعراس ، قمة المناخ في ضوء اعتبارات الجغرافية السياسية ، السياسة الدولية ،دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام ، عبر الرابط http:// www.siyassa.org.eg/

(24) المصدر نفسه.

(25) : المصدر نفسه.

DOI:10.52113/uj05/023-3/162-176

(26) كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5021/

(27) المصدر نفسه،

(28) المصدر نفسه،

(29) الأمم المتحدة ، فهم الروابط المحتملة بين تغير المناخ والنزاع في المنطقة العربية ، 2022، ص 8

(30) كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/50

(31) مصدر سابق، ص26

(32) تقرير الفريق العالمي المعنى بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة. 2011. ص 1-2.

(33) المصدر نفسه

(34) نور أبو زهرة، "أزمة التغير المناخي: خلاف أم تعاون؟" في التغير المناخي: تحديات وآفاق. تحرير محسن عبد السلام. بيروت: مؤسسة دراسات فلسطين، 2012. 51-72.

(35) أيمن هياجنه و نظام بركات، حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد North-South Dialogue and the New World Order. مجلة البحوث الإنسانية، المجلد ٣٩، العدد ١، ٢٠١٩، ص ١٧-٤٠.

(36) مجموعة البنك الدولي. وسائل للحد من أسباب تغير المناخ. الطبعة الأولى، مجموعة البنك الدولي، 2015. ص2.

(37) المصدر نفسه .

(38) مجموعة البنك الدولي. وسائل للحد من أسباب تغير المناخ. الطبعة الأولى، مجموعة البنك الدولي، 2015. ص. 4.

(39) المصدر نفسه .

Climate changes and their effects on of international relations

Lateef kamel

Al-Muthanna University / College of Education for Human Sciences

Hussein Ali Al-Sahib

Shaima Muteb Canon

Muthanna Education Directorate

There are geostrategic and geopolitical effects of climate change that have made it a global issue that haunts most of the countries of the world, especially the countries of the south, which have suffered the greatest damage at the political, economic and social levels resulting from the exacerbation of the drought problem and its repercussions on water and food security, in addition to various human activities, which led to the establishment of regional and international actors By making exceptional efforts to confront this problem that threatens the population of the Earth in general by holding several international conferences on the problem of climate change, most notably the Rio Conference in 1992 and the Kyoto Conference in 1997, and the most recent is the Katowice Conference in Poland in 2018, which aimed to find effective solutions to it by pressing the countries that emit the most greenhouse gases, especially the major industrial countries, and force them to sign international agreements to reduce human activities that threaten the ecosystem on the globe in general by adopting modern environmentally friendly technologies, and accordingly this study came to reveal what that problem

Keyword: Climate changes, structure, international relations